

برطانيا وسياسة التحديث في العراق 1945-1958م (دراسة وثائقية)

م. د. ضمياء عبد الرزاق خضير

كلية الآداب - الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: مجلس الاعمار، مكتب الشرق الاوسط، الاصلاحات

المخلص:

تمحور تاريخ العراق المعاصر حول محاولات بريطانيا لتوحيد ولاياته الثلاث (البصرة والموصل وبغداد) في وحدة إدارية وسياسية واحدة. فقبل أن يتأسس في سنة 1921م، كان إقليمياً تابعاً للدولة العثمانية يتكون من ثلاث ولايات، لكل منها سمات جغرافية وعرقية ودينية خاصة. وكانت مساحة المناطق الصحراوية تفوق مساحة المناطق المزروعة إلى حد كبير، وكانت سلطة القبيلة أقوى من سلطة الدولة. وكانت الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها نهر دجلة والفرات مهملاً لمدة طويلة. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية (1939-1945) ارادت الادارة البريطانية الحفاظ على نفوذها بالعراق من خلال مد نفوذها الاقتصادي في البلد بحجة تخلفه اقتصاديا وتدني المستوى المعاشي للسكان وقد استخدمت آنذاك نفوذها المتغلغل بالحكومة العراقية والذي يتمثل في رجالها من الساسة العراقيين. والتي تمكنت من خلال تلك المشاريع من تثبيت مكانتها السياسية مرة اخرى، لاسيما بعد ان ساعدت العراق في الانضمام للأمم المتحدة والجامعة العربية.

المقدمة

في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين برز عاملان لدفع العراق إلى مصاف الدول الوطنية. تمثل الأول بتنفيذ إصلاحات التنظيمات العثمانية التي كان الهدف منها تعزيز سلطة الدولة العثمانية على ولاياتها. وكان لتغلغل رأس المال الأوروبي الذي أدى إلى دمج الاقتصاد الزراعي في الأسواق العالمية أثرٌ كبيرٌ في تشجيع استقرار البدو الرحل من جهة وإضعاف نسيج المجتمع القبلي من جهة أخرى، مما أدى إلى تعزيز محاولات السلطات العثمانية لتصحيح الخلل بين الدولة والمجتمع⁽¹⁾.

أما العامل الثاني، فقد تمثل بالقضاء على الدولة العثمانية واستبدالها بالانتداب البريطاني في سنة 1921م، الذي اكتسب العراق بموجبه جميع ملامح الدولة الحديثة، من حدودٍ ودستورٍ ونظامٍ ملكيٍّ وبرلمانٍ وإدارةٍ يشرف عليها مستشارون بريطانيون وجهاز أمني. ومع ذلك، ظل العراق يفتقر إلى قاعدة اجتماعية قوية، ولاسيما بعد أن آل الحكم إلى أمير حجازي كان قد تعاون مع البريطانيين خلال الثورة العربية الكبرى، وألت السلطة إلى شريحة التجار وشيوخ القبائل المواليين لبريطانيا التي اعتمدت عليهم لتعزيز وضعها في البلد، وهو ما أسفر عن خلق فجوة كبيرة بين الطبقة الحاكمة وعامة الشعب. ويمكن القول إن الكثير من التطورات السياسية في تاريخ

العراق المعاصر حتى ثورة 1958م هي سلسلة من المحاولات لسد هذه الفجوة وتأسيس دولة وطنية حقيقية⁽²⁾.

هناك ثلاث نقاط ضعف رئيسة تتعلق بهذا النقاش. أولها اعتماد العراق على بريطانيا في شرعيته السياسية، وإن استقلاله رسمياً في 1932م لم يغير هذا الأمر كثيراً، وهو ما أوضحته بنود المعاهدة البريطانية. العراقية لسنة 1930م التي حلت محل الانتداب⁽³⁾. واتضح هذا أكثر عندما أعادت بريطانيا احتلال البلد في أيار 1941م، وأطاحت بحكومة رشيد عالي الكيلاني الموالية للنازية واستبدلتها بحكومة نوري السعيد الذي كان يوصف بأنه أشد المواليين لبريطانيا في العراق. وفي محاولة لإعادة تأكيد شرعيتها في البلاد، أعادت حكومة نوري السعيد فتح المفاوضات في سنة 1947م لتعديل بنود المعاهدة البريطانية. العراقية التي حينما تسربت تفاصيلها في كانون الثاني 1948م، اندلعت في بغداد اضطرابات عنيفة (وثبة كانون) أصبحت رمزاً لقوة المشاعر القومية العربية وإفلاس أيديولوجيا النخبة الحاكمة في العراق.

في هذا البحث سوف نستعرض التحولات الاقتصادية الذي شهدها العراق المعاصر اثناء الاحتلال البريطاني، لاسيما بعد ان تم تأسيس مجلس الاعمار عام 1950 وما ابرز التحديات التي واجهت ذلك المجلس وما دور الادارة البريطانية فيه آنذاك.

المبحث الاول: بريطانيا والعراق والإصلاح الاجتماعي الاقتصادي

كان لبريطانيا موقع قوي في العراق يعود إلى بداية الانتداب في 1921م، إلا أن استقلال العراق رسمياً في 1932 لم يستمر إلا بوسائل أدق تمثلت بالاتفاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تدعمها من خلف الكواليس العقوبة النهائية للقوة، وهي عقوبة استخدمت بالفعل ضد حكومة رشيد عالي في سنة 1941. وبينما كان مفتاح هذا النفوذ في قاعدتي الحبانية والشعبية البريطانيتين، اللتين شكلتا جزءاً حيوياً من إستراتيجية الدفاع الجوي البريطانية في الخليج العربي، لم تكن قوة التأثير اوضح من اي مكان في المجال الاقتصادي؛ إذ كان الدينار العراقي مرتبطاً بالجنيه الإسترليني وكان توفيره ينظم بمجلس العملة في لندن؛ وكانت القطاعات الاقتصادية الرئيسية تخضع لاهتمامات الشركات البريطانية الخاصة، سواء كانت بنسبتها البالغة 23.5 بالمئة من النفط مع شركائها في شركة نفط العراق أو السكك الحديدية أو الخدمات المصرفية. والأهم من ذلك، أن هناك عدداً كبيراً من الفنيين والإداريين البريطانيين كانوا يعملون في دوائر الحكومة ويتحكمون بالسياسة الاقتصادية للبلد. في الواقع، ووفقاً للمعاهدة البريطانية العراقية لسنة 1930 التي كان من المقرر أن تظل أحكامها سارية المفعول حتى عام 1957، كان على جميع الخبراء الذين استأجرتهم الحكومة العراقية أن يحصلوا على موافقة مسبقة من البريطانيين. وكانت الحكومة العراقية لا تزال قادرة على طرد الخبراء الأجانب، وحصل انخفاض في عدد الموظفين البريطانيين في إدارة العراق خلال الثلاثينيات، غير أن هذا لم يقلل من تأثيرهم الذي يضمنه وضعهم ضمن البيروقراطية. إلى جانب ذلك، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية وتأثير مركز تومين الشرق الأوسط، ارتفعت أعدادهم مجدداً. ولذلك، فقبل مدة طويلة من تدشين سياسة بيغن تجاه الشرق الأوسط في 1945م، كانت هناك سياسة راسخة ومهيمنة للمساعدات الفنية البريطانية في العراق⁽⁴⁾.

وكان هذا التأثير الكبير لحماية المصالح البريطانية قد استُخدم في السابق، فقد ظل النظام هو الأولوية الأولى، ولكن بعد الحرب، لم يعد هذا النهج مناسباً؛ إذ كانت المشاعر المعادية لبريطانيا في تصاعد وأسفرت عن تدخل بريطانيا في 1941 وفرض ضوابط مركز تموين الشرق الأوسط في زمن الحرب. وتفاقمت الحالة بسبب نقص الحبوب الناجم عن الجفاف والجراد وبسبب التضخم العام لما بعد الحرب الذي أبقى رواتب العمال وسكان الصرائف وموظفي الخدمة المدنية غير كافية إلى حد بعيد. فمثلاً، قدر حنا بطاطو أن الدخل الحقيقي في سنة الوثبة (1948)، كان أقل من نصف قيمتها مقارنةً بما كان عليه قبل الحرب⁽⁵⁾.

وما كان يقلق البريطانيين في ما بعد الحرب هو أن مصادر الاستياء هذه بدأت تنظم نفسها نحو اليمين المتطرف واليسار المتطرف؛ فقد شكل القوميون الذين يمثلهم حزب الاستقلال تهديداً إيديولوجياً ثابتاً للنخب الموالية لبريطانيا. ولكن التهديد الأخطر كان من الحزب الشيوعي العراقي الذي تبني منهجاً أكثر ثوريةً بعد الحرب العالمية الثانية وبدأ بتنفيذ إستراتيجية التسلل إلى بعض المؤسسات الرئيسية، مثل المدارس والمنشآت البريطانية الكبرى في البلاد. أي سكك الحديد وميناء البصرة وحقول النفط في كركوك، التي وصفها الحزب بأنها "الاحتكار الأم للإمبريالية في العراق"⁽⁶⁾. وفي أواسط 1946، قام العمال في حقول نفط كركوك، وبتشجيع من متسللين من الحزب الشيوعي العراقي، بإضراب للمطالبة بزيادة الأجور. ولكن ردّ الحكومة كان وحشياً، وأسفر عن مقتل عشرة عمال فيما أصبح يعرف باسم "مذبحة كركوك". وعلى الرغم من حديثهم عن الليبرالية والارتقاء بالعدالة الاجتماعية، كان من الواضح أن البريطانيين قد شجعوا مسار العمل هذا⁽⁷⁾.

ومع ذلك، كان بيفن يرى أن هناك حاجة لتجاوز القمع. ففي اجتماعات منفصلة في لندن في منتصف وأواخر 1946، مع الوصي عبد الإله ووزير خارجية العراق فاضل الجمالي، أوصى باستخدام سياسة العصا والجزرة في التعامل مع المعارضة⁽⁸⁾. وبينما لم يكن البريطانيون ونخبة العراق على "الخط الأمامي" لتقسيم العالم، إلا أن من الواضح أنهم كانوا يدركون أن العراق مهددٌ بانتشار الشيوعية، وكان بيفن يرى دائماً أن هذه التهديدات يمكن مواجهتها على المدى الطويل من خلال إصلاحات اجتماعية. اقتصادية. ولإدراك البريطانيين أن "هذا البلد لا يمكن أن يمضي في التنمية بعيداً طالما كانت هذه العصابة القديمة في السلطة"، تحدثوا عن تقوية الكثير من العناصر التقدمية في السلطة⁽⁹⁾.

ولكن يبقى السؤال: كيف تحرز بريطانيا تقدماً عملياً في هذه المسألة؟ كان هناك تفاؤل مبكر في وزارة الخارجية البريطانية عندما تحدث رئيس الوزراء العراقي آنذاك حمدي الباجه جي، في أيار 1945، عن تعيين لجنة يرأسها مهندس عالمي لإجراء مسح اقتصادي طويل المدى للبلد مع التركيز على الري والزراعة بشكل خاص⁽¹⁰⁾. ويبدو أن اللورد ألترينشام (Lord Altrincham) كان متحمساً لهذه الفرصة المبكرة للانخراط في هذا "النشاط غير الإمبريالي"، وحث ستونهيور بيرد (Stonehewer Bird) على الإسراع لتلا يتحول العراقيون إلى الأميركيين⁽¹¹⁾. وفي شباط 1946، أوصى البريطانيون بالعضو السابق في دائرة المهندسين الهندية هاي (Haigh)، الذي عينه العراقيون فيما بعد. ولكم سرعان ما نسي تعيين هاي في الصراعات التي أعقبت إعلان عبد الإله عن برنامج تحرير التجارة⁽¹²⁾. وفي الوقت نفسه، وبدلاً من أن يكون رئيس لجنة اقتصادية

واسعة، عُيّن في وزارة الري التي كانت تخضع لإدارة مستشار بريطاني آخر، أتكينسون (Atkinson). وليس من الغريب أن يكون هناك ارتباك وتوتر كبيرين بين الرجلين، والذي وصفته غرينهيل بالـ "مؤسف"، لاسيما فقدان اللجنة الاقتصادية⁽¹³⁾.

ومع ذلك، بذل هاي قصارى جهده من خلال افتتاح لجنة تطوير الري التي عمل بها فريق من المهندسين والمساحين المعينين حديثاً. وفي تشرين الأول 1946، كان على وشك أن يصدر "تقريراً مؤقتاً عن الري والسيطرة على الفيضانات في العراق"، وهو التقرير الذي شجع بيغن بشكل خاص ووصف مقترحات هاي في اجتماعات لاحقة مع الأميركيين، بأنها "الأكثر تفاعلاً في الشرق الأوسط"⁽¹⁴⁾. وقد أدى هذا الحماس إلى تصاعد التوقعات حول ما يمكن أن يحققه اقتراح هاي فعلاً. وتحدثت إحدى المذكرات من الأمانة العامة للشرق الأوسط عن الاقتصاد العراقي "الذي يشهد ثورة"⁽¹⁵⁾، وتحدثت وزارة الأغذية عن بروز العراق بوصفه "سلّة غذاء الشرق الأوسط". ويبدو أن مقترحات هاي قدمت حلاً لمشكلة إصلاح الأراضي الحساسة سياسياً من خلال إدخال أنظمة أكثر ديمقراطية لحيازة الأراضي⁽¹⁶⁾. وهناك حديث أيضاً عن حل مشكلة السكان في مصر من خلال نقل الفلاحين المصريين إلى أراضي العراق المروية حديثاً. وفيما بعد، أُضيفت فكرة توطئ اللاجئين الفلسطينيين⁽¹⁷⁾.

في هذه المرحلة أصبح مكتب الشرق الأوسط البريطاني معنياً بالأمر، إذ أرسل نسخاً من تقرير هاي إلى القاهرة للتعليق عليها، وفي تشرين الثاني 1946، تمّ إعداد سلسلة تقارير كانت نبرتها عملية وكان الغرض منها وقف التنظير العائل لوزارة الخارجية البريطانية والحكومة العراقية اللتين كانتا تريدان نتائج سريعة لأسباب سياسية. فمثلاً، عبّر كراوفورد عن قلقه من أن تقرير هاي كان يتعلق بالسيطرة على الفيضانات أساساً وأهمل قضايا إنتاجية مهمة، مثل نوع المحاصيل التي سيتم زراعتها، وكيف سيتم تنظيم ممتلكات الدولة الحديثة، وما الشروط التي سيتم تنفيذها في مجال الصرف الصحي⁽¹⁸⁾. واتفق ستيفوارت مع كراوفورد على الحاجة إلى رؤية أوسع لتطوير الري، واقترح أن يضع العراقيون أحكاماً لتوظيف خبراء بكمياء التربة ومهندسين زراعيين وإنشاء مراكز تجريبية زراعية⁽¹⁹⁾. وانتقد بريدي مقترحات هاي لإهمالها الأمراض الصحية المرتبطة بالري، ولاسيما البلهارسيا⁽²⁰⁾. وأخيراً، أوصى رئيس مكتب الشرق الأوسط البريطاني، السير أوفرتون (Sir A. Overton)، بتأسيس لجنة تخطيط عراقية شاملة يأمل في أن ترتبط بمكتب الشرق الأوسط البريطاني⁽²¹⁾. وكان هذا المقترح إحياءً لمقترح الباججي الأصلي بتأسيس لجنة تخطيط منفصلة وواسعة في 1945م.

ومع ذلك، يبقى السؤال فيما إذا كانت النخبة قادرةً على تركيز طاقتها على برنامج تنمية أوسع نطاقاً. وعادت فكرة التخطيط للتنمية إلى ما هو أبعد من ذلك. فبين سنتي 1927 و1939، كان لدى العراق ما لا يقل عن ثماني خطط تنمية مختلفة⁽²²⁾. واستناداً إلى تقرير ويلكوكس (Willcocks) الأصلي لسنة 1911م، فقد تمخض ذلك عن إنشاء العديد من مشاريع التحكم في الري والفيضانات، بما فيها سدة الهندية (1913م)، وقناة أبو غريب (1935م)، وسد ديبالي وسدة الكوت (1939م)، ومشروع الري في الحويجة (1940م)⁽²³⁾. وبعد الحرب، دعا الباججي إلى تشكيل لجنة اقتصادية، ودعا عبد الإله إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، ودعا السويدي الذي حل محل أرشد العمري لرئاسة الوزراء في حزيران 1946م إلى "خطة عشرية" للإصلاح السياسي

والاقتصادي. غير أن دعوته كانت غير عملية وفقاً لتقديرات بريطانية⁽²⁴⁾. وتمثلت المشكلة الحقيقية التي تواجه المهتمين بالإصلاح الاجتماعي. الاقتصادي في العراق في إقناع النخبة بتوسيع نطاق مقترحاتهم وإدخال بعض الإرادات السياسية في تصريحاتهم. فمثلاً، أعرب بيفن عن قلقه الشديد من أن "لا يقع التراكم الهائل للأراضي الصالحة للزراعة التي سيحققها هذا المشروع في أيدي القلة من الملاك المميزين والباشاوات، بل ينبغي أن تكون متاحةً لجميع الناس على أساس ديمقراطي بشروط ملائمة لحيازة الأراضي والأمن"⁽²⁵⁾.

وتصاعدت الآمال مع ارتقاء صالح جبر إلى رئاسة الوزراء في آذار 1947. فقد كان جبر شيعياً من أصول متواضعة وشق طريقه نحو سُلم التأسيس. كان صغيراً نسبياً في السابعة والأربعين من عمره، وكان يتمتع بشخصية قوية ومقدرة، وبصفته عضواً سابقاً في جماعة الأهالي، كان مدافعاً عن الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. وبدا وكأنه المرشح "التقدمي" الذي يبحث عنه البريطانيون. ولانتهاز هذه الفرصة، قام البريطانيون على الفور بتنظيم سلسلة من الاجتماعات مع جبر في السفارة البريطانية في بغداد في نيسان 1947م، ودُعي كراوفورد وممثلون عن السير ألكسندر جب (Sir Alexander Gibb) وشركائه. وكانت المناقشات تدور حول فكرة إنشاء مجلس للإعمار. وفيما إذا كان ينبغي أن يكون مستقلاً سياسياً، ومن ينبغي أن يرأسه وحينما أعلن صالح جبر انه موافقاً من حيث المبدأ على إنشاء مجلس الإعمار وقبل عروض المساعدات البريطانية من مكتب الشرق الأوسط البريطاني والسير ألكسندر جب وشركائه لإعداد تقرير حول كيفية المضي قدماً في مجلس الإعمار المقترح.⁽²⁶⁾

أثبتت رئاسة صالح جبر للوزراء أنها خيبة أمل كبيرة لم تستمر سوى عشرة أشهر وانتهت في كارثة بورتسموث والوثبة. وأثبتت جذوره الشيعية وسمعته "التقدمية" أن قيمتها السياسية ضئيلة؛ فكما يقول بطاطو: "كل ذلك لم يكن يعني شيئاً للعمال الذين لا يملكون الخبز، والمحامين الذين ليس لديهم دعاوى قضائية، والموظفين المنسيين، والطلبة الذين كانوا يروجون لدعاياتهم سراً، والاحزاب التي كانت تعقد في الخفاء"⁽²⁷⁾. فضلاً عن ذلك، فقد تزامنت إخفاقاته السياسية مع درجة مدهشة من القمع تجاه قوى المعارضة⁽²⁸⁾. وبالتالي، لم يتحول صالح جبر ليكون الرجل البريطاني "التقدمي" الجديد في العراق.

ومن المفارقات أن التوتر السياسي المتصاعد في العراق أسفر عن افتتاح مكتب الشرق الأوسط البريطاني لزيادة المشاركة في أنشطة التنمية في العراق. وقبل أن يقوم تروتتيك بزيارته الأولى للعراق بصفته رئيساً لمكتب الشرق الأوسط البريطاني في 1947م، كانت الشكوك تساوره فيما إذا كانت هناك فائدة كبيرة هناك، ولاسيما فيما يخص استضافة الخبراء البريطانيين في العراق حينذاك. وفي نهاية زيارته، لم يقتنع إلاً بفوائدها إذا كانت بمثابة مصدر تشجيع للخبراء الموجودين بالفعل.⁽²⁹⁾

كان الإحصاء أحد أنشط مجالات المساعدة الفنية لمكتب الشرق الأوسط البريطاني. وكان موراي قد أنهى مهمة أمدها ثلاثة أشهر في العراق في 1947م لتعزيز مكتب الإحصاء الرئيس، وتوج عمله بتقرير موسع أوصى بإعادة تنظيم شاملة للوظائف الإحصائية في الحكومة⁽³⁰⁾. ولكن تقريره، راح ضحية الاضطراب السياسي في أوائل 1948م، ولم يُمرَّر حتى ربيع 1949م. كانت الجهود المبذولة لتجنيد شباب العراق لمكتب الإحصاء الرئيس المقترح قد تعرقلت أيضاً بسبب الأزمة المالية

(1948-1949م) التي أدت في نهاية المطاف إلى إيقاف التعيينات الحكومية بشكل تام. ولمواجهة المشكلات الهائلة المتمثلة في شراء حتى أبسط المعدات، أشار موراي إلى أن وظيفته خلال هذه المرحلة المضطربة أصبحت "دبلوماسية أكثر من كونها تقنية"⁽³¹⁾. وأخيرًا، استطاع أن يقطع العراقيين باستئجار الإحصائي البريطاني فينيلون (Fenelon) لرأس مكتب الإحصاء الرئيس في 1951م، الذي بقي في بغداد حتى ثورة 1958، ونجح في تحويل وظائف الإحصاء في العراق إلى إحدى أقوى الوظائف في الشرق الأوسط حينذاك⁽³²⁾.

وتمثل الشغل الشاغل الرئيس الثاني لمكتب الشرق الأوسط البريطاني في العراق قبل تشكيل مجلس الإعمار العراقي بمراقبة عمل لجنة تطوير الري التي يرأسها هاي. وقد وقع الجزء الأكبر من هذه المهمة على ميتلاند الذي كان قلقًا من الإهمال المستمر للمخاطر البيئية التي تشكلها أعمال الري واسعة النطاق. وعلى الرغم من مشكلات العراق الشديدة المتعلقة بتعرية التربة وإزالة الغابات، فقد تجاهل هاي تمامًا أهمية اعتبارات استخدام الأراضي عند القيام بأعمال ري واسعة، والواقع أنه أعفى نفسه من مسؤولية القيام بذلك في مرحلة ما ومن أجل أن يتقبل العراقيون التخطيط المعقد الذي يتطلبه تطوير الري، أوصى ميتلاند بأن يبدأوا بمشروع تجريبي صغير، وهي التوصية التي كان يرددها ستيفوارت وكراوفورد⁽³³⁾.

وفي هذه المرحلة ظهر عاملان أنعشا آمال البريطانيين بأن يوافق العراقيون على إنشاء مجلس إعمار. الأول هو توقع زيادة الإيرادات النفطية؛ والثاني هو إمكانية الحصول على قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لاستكمال مشروع وادي الثرثار وبحيرة الحبانية، وهو قرض كان مشروطًا بإنشاء مجلس إعمار. وفي ربيع 1949، رد العراقيون عن طريق تعميم مشروع قانون مجلس الإعمار إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير وإلى البريطانيين للتعليق عليه⁽³⁴⁾. وبعد مرور عام، تأسس مجلس الإعمار العراقي بصورة رسمية، وكان قوامه ستة أعضاء وأربعة أقسام تقنية لتكون بمثابة خلفية إدارية، ليتوج بذلك العملية التي بدأت بدعوة الباجه جي لإنشاء لجنة اقتصادية في عام 1945م. وضمن إطار الشرق الأوسط والعالم الثالث عمومًا، برز جانبان رائعان لمجلس الإعمار العراقي الجديد: تمثل الأول بقرار تخصيص مقعدين للمستشارين الأجانب، أحدهما بريطاني والآخر أميركي، على الرغم من أن هذا الشرط لم يتم الطعن فيه وظلّ مظهرًا مثيرًا للجدل في المجلس حتى النهاية⁽³⁵⁾. أما الثاني فهو قرار وضع جميع واردات العراق النفطية تحت سلطة مجلس الإدارة. وكان الهدف منه تجسيد كيفية إزالة النخبة الحاكمة في العراق من واقع المجتمع العراقي في الخمسينات، فضلاً عن عزل ثروة العراق الناشئة عن العملية السياسية. ومع ذلك، ابتهج البريطانيون بهذه النتيجة وبدؤوا ينظرون إلى برنامج إعمار العراق بوصفه "النموذج" الذي يجب أن يُحتذى به في دول الشرق الأوسط الأخرى⁽³⁶⁾.

المبحث الثاني: سياسة مجلس الإعمار

كان مجلس الإعمار مؤسسة رائدة في الشرق الأوسط وفي العالم الثالث الناشئ. وكان برنامجه مثيرًا للاهتمام لأنه منح اهتمامًا حصريًا تقريبًا لزيادة إمكانات القطاع الزراعي على المدى الطويل. وبينما كان هذا ملائمًا لبلد يخترقه نهران عظيمان، إلا أنه حلق في وجه ما كان ليصبح

حكمة تقليدية في العالم النامي في خمسينيات القرن العشرين؛ وهو أن التصنيع والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني هو أفضل الاستراتيجيات التي يجب إتباعها. ومع ذلك، كانت إنجازات المجلس مثيرة للإعجاب في سعيه إلى تعزيز "ميزة العراق النسبية؛ فقد أشرف على زيادة إجمالي الإنفاق العراقي إلى أربعة أضعاف؛ وأدار برنامج إنماء الأعمال الرأسمالية الذي قضى على تهديد الفيضانات المستمر والمدمر حينما انتهى العمل بمشروع وادي الثرثار وبحيرة الحبانية لسنة 1956م، فضلاً عن العديد من مشاريع السدود في الشمال، ووفر إمكانية توسيع القدرات الزراعية للعراق إلى حد كبير؛ ووضع أساس الطرق والجسور في جميع أنحاء البلاد بشكل يدعو إلى الإعجاب، ولاسيما في بغداد. وقد تم ذلك كله على الرغم من الاضطرابات السياسية الداخلية والإقليمية العديدة، مسلطاً الضوء على أعظم إنجاز للمجلس: استمرارية الجهد والسياسة. وقد تم تفسير ذلك من خلال نظام فريد من نوعه يضم ستة أعضاء متفرغين كرسوا وقتهم بالكامل لإدارة برنامج مجلس الإدارة.

ومع ذلك، فشلت هذه المقدرة في إنفاق عائدات النفط في حل بعض مشكلات التنمية الأساسية التي كانت تواجه البلاد. فعلى الرغم من الانتهاء من العديد من مشاريع تخزين المياه والري في منتصف خمسينات القرن الماضي، شكك العضو البريطاني في مجلس الإعمار العراقي خلال (1955-1958م)، مايكل إيونيديس (Michael Ionides)، في ما إذا كانت إنتاجية القطاع الزراعي العراقي قد تحسنت بالفعل، وأعرب عن سخطه من أن المجلس، وخلال سبع سنوات من عمره، لم يضع "قطرة واحدة" من مياه الري الجديدة على الأرض⁽³⁷⁾، وكان يركز على بناء السدود وأحواض التخزين دون أي اعتبار لمكان توفير المياه. وتحديثت الحكومة عن إنشاء مستوطنات جديدة، الأمر الذي اجتذب اهتمام العديد من المستشارين الأجانب الذين رأوا فيه فرصة لتنمية البلاد. وكانت هذه سياسة مدفوعة اجتماعياً، والتي عبّر عنها أيونايدز بقوله: "يجب أن تكون لدينا سعة تخزينية لتوفير إمدادات صيفية إضافية تبلغ عدة مئات من الأمتار المكعبة في الثانية. أربعمئة أو خمسمائة أو أكثر، ولنقل عشر قنوات مثل قناة المسيب الكبرى. ولا مجال لتصرفها إلا في الخليج العربي. وسوف يستغرق هذا الأمر نصف قرن أو أكثر لاستيعاب كل هذت في أنظمة القنوات الجديدة"⁽³⁸⁾.

وبصرف النظر عن الإمكانيات الاقتصادية المحدودة لهذه الخطط، فقد كان من الصعب جداً تنفيذها، لأن المشكلة الرئيسية فيها كانت في حجمها وعددها. وقد صف أحد موظفي النقطة الرابعة الذي كان مسؤولاً عن برنامج استصلاح أراضي الميري الصرف في 1953، حجمها بـ "المذهل"، وأنها تعادل ما حققه مكتب الاستصلاح في الولايات المتحدة خلال خمسين سنة⁽³⁹⁾. وكان لهذا تأثير مضاف في إبعاد الموارد البشرية والمالية عن المشاريع ذات الإنتاجية الأعلى، ولاسيما أنظمة الري الموجودة التي تم إهمالها. وكانت النتيجة مقلقة لأيونايدز الذي قال: "نحن نهمل ما لدينا ونؤسس مشاريع جديدة لا يمكن أن نشغلها بشكل صحيح. إذا استمر الحال على هذا النحو، فإن صافي استخدام مياه الري سينخفض، لأن سوء الاستخدام المتأني من الطمي وتردي النظم الموجودة لا يمكن تعويضه عن طريق فتح قنوات جديدة أبداً"⁽⁴⁰⁾. وبينما كان أيونايدز داعماً لهذه المشاريع من حيث المبدأ، كان شديد النقد للأولوية التي أسندت إليها من وجهة نظر اقتصادية، وهو ما دفعه إلى الاستنتاج بأنه "في الواقع، إن لم نتخلى عن سياسة دفع

مياه جديدة على مشاريع الميري الصرف الجديدة فقط، فسيستغرق الأمر عقوداً قبل أن تحدث زيادة ملحوظة في الإنتاج الزراعي الناتج عن المياه الإضافية⁽⁴¹⁾.

وهناك مشكلة أخرى في برنامج المجلس تتمثل في إهماله الجوانب الإدارية ذات الأهمية الحيوية للتنمية. ويتأتى جزءٌ من هذه المشكلة من استقلالية المجلس المتطرفة التي أدت إلى عزل برنامج التنمية من مشكلات الإدارة اليومية، بطريقة تشبه إلى حد كبير لما كانت عليه مشاريع الأشغال الرأسمالية قبل إنشاء المجلس. فبدلاً من الإشراف على مقاربة متكاملة لتنمية البلاد، كان مجلس الإعمار يتصرف وكأنه مجرد وكالة للبناء، وهذا لا يمثل تنمية حقيقية من وجهة نظر أيونايدز:

لن يصبح الفلاح مزارعاً مختلطاً جيداً بين عشية وضحاها لمجرد حصوله على قطعة أرض تتمتع بنظام ري حديث. إن الخبرة والمهارة اللازمة لإدارة وتشغيل العمليات الصناعية المعقدة لا تنشأ بشكل تلقائي (ص 106) عن طريق نصب مصنع. لا يمكن استحضار التشريعات والهياكل الإدارية الخاصة بتزويد جميع هذه الأعمال الجديدة وتشغيلها وصيانتها من خلال دعوة المتعاقدين إلى بنائها. فحالما تنشأ الأعمال، فإنها تشكل تحدياً⁽⁴²⁾.

وكان من بين إحدى الطرق لتحسين هذا الوضع منح الإدارات الحكومية المزيد من المسؤولية في إدارة برنامج التنمية. ومع ذلك، فقد وجد أنه من الصعب أن يتحمل هذا الركود، لاسيما أنه لم يكن بإمكانه الوصول إلى الغالبية العظمى من ثروة النفط⁽⁴³⁾.

وبسبب أساليب أرشد العمري (وأول رئيس مجلس إدارة) الديكتاتورية، تفاقم الوضع. فمثلاً، كان هناك اجتماع في تشرين الثاني 1951م بين العمري وموني (Mooney)، لاستبدال ميتلاند في مكتب الشرق الأوسط البريطاني الذي كان قد عُيّن مستشاراً للغابات في مجلس الإعمار؛ إذ لم يكن موني، الذي كان يعمل في مصلحة الغابات الهندية واكتسب خبرة واسعة وسمعة كبيرة فيها، معجباً بما شاهده في مصلحة الغابات في العراق، إذ لم يكن هناك فصل واضح للملكية الدولة للأراضي باستثناء قانون 1867م؛ وليس هناك إدارة غابات مستقلة، بل مجموعة صغيرة فقط من المسؤولين الذين عمل معظمهم في بغداد؛ والتأكيد الحصري على واجبات تحقيق إيرادات ترخيص الفحم وحرق الفحم ومراقبة نقل منتجات الغابات⁽⁴⁴⁾. نظراً لهذا العجز الإداري الكبير، أعطى موني الأولوية لتعزيز إدارة الغابات الدائمة. ونتيجة لذلك، كان يمضى معظم وقته في تقديم المشورة الإدارية وليس الفنية. وقال بهذا الصدد:

لم نتوصل إلى المرحلة يمكن أن نطبق المسائل التقنية فيها. إن الأسس التي يجب أن تبني عليها إدارة الغابات العراقية المستقبلية لم تُحَفَر بالكامل، ناهيك عن أنها لم توضع. ومن هنا فإن الحاجات الحالية للقضية أساسية، ومن غير الحكمة إرباك هذه القضية، وربما إرباك العراقيين وتثبيطهم من خلال إدخال مواضيع لم يفهموها أو حتى لم يقدرها الحاجة إليها⁽⁴⁵⁾.

غير أن العمري كان مهتماً بأعمال الغابات واسعة النطاق وأراد أن ينشئ منظمته الموازية الخاصة للغابات داخل مجلس الإعمار نفسه. وشعر موني أن هذا المقترح تافه بسبب الشعور المتنامي بالامتعض داخل الإدارة، والأهم من ذلك، لأن المشاريع الواسعة النطاق في مجال الغابات كانت "غير واردة" في ظل غياب دائرة منتظمة بدوام كامل⁽⁴⁶⁾. في النهاية، لا يبدو أن الرجل قد شق طريقه. ولم يتورط مجلس الإعمار في مشاريع الغابات مطلقاً؛ وبينما رفعت شعبة

الغابات مكانتها إلى قسم من الأقسام وأشرفت على إنشاء دائرة للغابات في أربيل، فإنها لم تتطرق إلى مشكلاتها الإدارية إلى الحد الذي يمكنها من الشروع بتنفيذ أي برامج غابات كبير⁽⁴⁷⁾. وكما تجلت التجربة في مجال الغابات، ظلت الجوانب الإدارية للتنمية سمة مهمة في برنامج تنمية العراق حتى النهاية. وقد جرت محاولة إدخال بعض التحسينات في أوائل الخمسينيات عندما تمّ اتخاذ قرار بإطلاق 30 في المئة من إيرادات النفط لميزانية الحكومة العادية، وهي إيرادات زادت بشكل كبير نتيجة لاتفاق جديد لتقاسم الأرباح مع شركة نفط العراق. وأعقب ذلك تأسيس وزارة للتنمية في سنة 1953م، وكانت مهمتها الرئيسية تطوير التنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة، فضلاً عن التعامل مع المشروعات الصغيرة المرتبطة ارتباطاً مباشراً ببرنامج المجلس⁽⁴⁸⁾. ومع ذلك، بلغ التأثير المضاعف لبرنامج المجلس في منتصف الخمسينيات على أنشطة الإدارة حالة من الحمل الزائد، وظلت رواتب الخدمة المدنية متدنية للغاية، مما جعل من الصعب جذب الموظفين المدربين. ومن الأمثلة على ذلك إدارة الري التي تحملت عبء برنامج المجلس لبناء السدود والقناطر والقنوات والمصارف. وعلى الرغم من عبء العمل المتزايد، أشار أيونايدز إلى أن: "أي شاب عراقي مؤهل جديد لم ينضمّ إلى الإدارة؛ فقد وجد الشباب وظائف ملائمة أكثر وأجور أفضل مع المتعاقدين أو القنصليات أو في الأعمال التجارية العاملة لمجلس الإعمار. والأسوأ من ذلك أن العديد من المهندسين العراقيين الكبار تركوا وزارة الري لأسباب مماثلة"⁽⁴⁹⁾.

بيد أن النقد الرئيس لبرنامج مجلس الإعمار تمثل بإهمال الجوانب الاجتماعية للتنمية. فمن بين قائمة المشاريع التي نفذها المجلس في أوائل أيامه، والتي شملت مجلس جديد للبرلمان، وقصر ملكي جديد، ومكتبة عامة جديدة ومتحف، حُصصت جميعها للسكان الحضر وواحد فقط. وهو برنامج الإسكان في منطقة تل محمد في بغداد. كان مخصصاً للقراء⁽⁵⁰⁾. فضلاً عن ذلك، تجاهلت هذه القائمة معظم سكان الريف في العراق إلى حد كبير. وكانت محنتهم تعتمد على نجاح البرنامج البعيد المدى لتنمية الري وتوزيع أراضي الدولة في إطار برنامج تنمية أراضي الميري الصرف. وفي هاتين المجموعتين اللتين بدأتا تحيطان بضواحي بغداد، بدأت هاتان المجموعتان المهملتان تتساءلان عن كيفية إنفاق الثروة النفطية المكتشفة حديثاً. وبينما أدى الوضع الاقتصادي إلى تحسن نسبي خلال أيام التقشف في الوثبة، خلق الإنفاق الواسع للثروة النفطية تشوهات ومفارقات. وفي 1953م ذكر تروتبب في برقية إلى إيدن أن "الزيادة في الثروة المادية وتضخم أسعار المواد الغذائية الأساسية في النظام الغذائي والملابس قد أفادت المالك والتاجر... في حين تراجع أجور العمال بصورة ملحوظة مع وجود قوة عاملة كبيرة وغير ماهرة. ولذلك، فعلى الرغم من أن الكهرباء قد تكون وفيرة، إلا أن معظم السكان لا يستطيعون تحمل تكاليفها"⁽⁵¹⁾.

وكان الاستياء الناجم عن ذلك موجهاً إلى مجلس الإعمار. فمثلاً، اتهمت الصحافة العراقية، عند إشارتها إلى تمثيل الأجانب وجائزة عقد وادي الثرثار لشركة بلفور بيتي وشركاه المملوكة لبريطانيا وليس لشركة المقاولات والتجارة المملوكة للعرب، مجلس الإدارة بأنه أداة للبريطانيين وعملائهم العراقيين. بل إن بعضهم ذهب إلى حد اتهام المجلس التنفيذي بتعزيزه موقع بريطانيا العسكري في العراق من خلال تطوير وسائل المواصلات والاتصالات⁽⁵²⁾.

وبُذلت بعض الجهود لتحسين الصورة العامة للمجلس الإعمار. ففي سنة 1953م، بدأ المجلس حملةً دعائيةً وأعقب ذلك دعوة فرانسيس وليامز (Francis Williams) إلى بغداد في أوائل 1954م، وهو خبير بريطاني مشهور في القانون الدولي، والذي أوصى بإنشاء قسم معلومات لمجلس الإدارة⁽⁵³⁾. إلا أن أهم الجهود لتطوير موقف مجلس الإدارة تمثّل بتعيين اللورد سالتر (Lord Salter)، محافظ بنك إنكلترا سابقاً، في تلك السنة. لإجراء تقييم جديد لبرنامج التنمية بأكمله؛ وكتابة "تقرير يختتم جميع التقارير" على حد تعبيره. كان من دواعي قلقه الشديد غياب مشاريع قصيرة الأجل وواضحة وموجهة اجتماعياً. وذكر بهذا الشأن: "لو أردنا توفير البلاد مع أساليب نوري سعيد السياسية الدكتاتورية، فالمطلوب هو برنامج تنمية واضح وفوري يعالج ظروف حياة الطبقات العاملة"⁽⁵⁴⁾. وفي تقريره المنشور في 1955م، قدم مناقشة قوية لبرنامج إسكان حضري واسع النطاق، وبشكل أعم، كان يرى بأن على المجلس أن يسعى إلى تحقيق "أهداف محدودة ومحدودة بسرعة"⁽⁵⁵⁾.

ومع ذلك، بينما كان هناك بعض التحسن في الإنفاق الاجتماعي لمجلس الإعمار في سنواته الأخيرة، ظلت أولوياته الأساسية كما هي. ويمكن أن يعزى الكثير من هذا بشكل مباشر إلى تأثير نوري السعيد الذي أعيد تعيينه رئيساً للوزراء في صيف 1954م وحكم العراق بقبضة حديدية خلال السنوات الثلاث القادمة. ويمكن القول أن العراق، من نواح عديدة، وجد رجله القوي الذي كان البريطانيون يشعرون أنه مهم للغاية. ولكن سرعان ما سئعت مقدره نوري السعيد على توجيه هذه القوة السياسية نحو إعادة هيكلة برنامج التنمية على وفق مسارات أقل تقلباً وأكثر عملية. وقد علّق أحد أفراد السفارة البريطانية في بغداد قائلاً: "إنه دائماً ما يهتمّ بالسياسة العليا، كما أن رغبته في السيطرة على المشكلات الاقتصادية والإدارية متقلبة جداً، لدرجة أنني أخشى أن يكون هناك أمل ضعيف في أن يفعل أي شيء خطير ما لم يتم دفعه بقوة"⁽⁵⁶⁾.

لم يكن نوري يفتقر إلى الاهتمام بالتنمية، وقد وصفه أيونايدز بأنه "لا يتوانى عن الضغط للاستمرار في العمل"⁽⁵⁷⁾. وكان يحضر كل اجتماع أسبوعي للمجلس حينما كان رئيس الوزراء، وتثميناً لجهوده حمل لقب "أبو تنمية" العراق في بعض الأوساط⁽⁵⁸⁾. ولكن المشكلة تكمن في فهمه لما تعنيه كلمة "التنمية"، وهو مفهوم مختلف كثيراً عن المفهوم الذي سبق أن أرسله أمثال سالتر و أيونايدز، ناهيك عن المجموعات اليسارية المتطرفة في بلد. فقد كان نوري يرى أن برنامج التنمية مجرد جزء من سياسة أوسع للحفاظ على استقرار الدولة العراقية. وكانت هذه الإستراتيجية تعتمد على النتائج المادية التي تعني المشاريع المنجزة من جميع الأنواع، ولاسيما المشاريع التي كانت تُفتتح رسمياً خلال "أسبوع التنمية" السنوي، الذي أقيم لأول مرة في ربيع 1956م⁽⁵⁹⁾. وقدم نهج نوري سعيد للتنمية العديد من المزايا السياسية. فقد أرسى أسس البنية التحتية للتنمية على المدى الطويل والتي كان يأمل أن تشمل بقية السكان؛ ووفرت له على المدى القصير الكثير من رأس المال السياسي، ولكن ليس كما كان يأمل؛ وأخيراً، قامت بهذا كله من دون تعطيل الوضع السياسي في العراق. وقد استخدم نوري برنامج التنمية أساساً لتلبيين السخط السياسي بأسلم الطرق من خلال إنفاق عائدات النفط. فبدلاً من الاهتمام بالتنمية، كان اهتمام نوري الرئيس منصباً على "التوزيع"⁽⁶⁰⁾. وبينما كان لهذا أثرٌ في البنية التحتية للاقتصاد العراقي، فإن إنجازاته الاجتماعية والاقتصادية والإدارية كانت أقل بكثير من المطلوب.

الخاتمة:

لم يكن تأثير المكتب البريطاني للشرق الأوسط في برنامج التنمية العراقي في الخمسينات كبيراً جداً، إذ خيّم عليه عدد كبير من المستشارين والخبراء والمقاولين البريطانيين الموجودين في البلاد، ثمّ تدفق الفنيون من أمريكا وبرامج المساعدة الفنية للأمم المتحدة. كما أن العمل الاستشاري الذي نجح في القيام به لم يكن له أي تأثير مباشر على تحسين ظروف الفقراء بشكل فعلي. ومع ذلك، كان هناك صراع مناهج في مسألة التنمية الاقتصادية في العراق، وهو صراع اتخذ بُعداً ذا شقين. كان الصدام الأنكلو. أميركي صراعاً ضمنياً يدور حول انتقاد السابق، وتمثل في آراء مستشاري مكتب شؤون الشرق الأوسط البريطاني، مثل كروفورد وأيونايديز، عن تأكيد الأخير المفرط والمعارض للإنتاجية على مشاريع مثالية من الناحية الفنية ومتطورة للغاية. أما الصراع الآخر، الذي نسميه الأنكلو. عراقي، فقد كان مبنياً على جهود الصراع الأول لجعل الأخير يفكر في التنمية بشكل أقل من الناحية السياسية وأكثر من الناحية العملية. وكان فوز البريطانيين في أي من المعارك كان مؤشراً على أن تيار العصر، الذي وضع آمالاً كبيرة في التنمية الواسعة النطاق التكنولوجية، كان يسير في الاتجاه المعاكس. وهكذا، ثبت أن الجهود التي بذلها وردوورث وأيونايديز لجعل العراقيين يركزون على مشكلات التنمية الإدارية أكثر، وتقليلها من خلال جهد لا مركزي، واستخدام الخبرة الإدارية والتقنية، كانت غير مجدية. وكذلك الحال فيما يتعلق بنصيحة موني الرائعة والواقعية عن تنمية الغابات العراقية. لا شك في أن الألعاب السياسية والإستراتيجية التي استمرت بريطانيا في لعبها في المنطقة في الخمسينات من القرن الماضي لم تساعد وضعهم. ولكن عندما يتعلق الأمر بها، لم تكن النصيحة البريطانية هي التي أعاقت نجاحها. كما أن الأجواء الملحة والعاجلة لعالم ما بعد الحرب في الشرق الأوسط هي التي أجبرت صناعات السياسة في بغداد، وكذلك في واشنطن، على وضع برامج تراعي مصالحهم السياسية. واستناداً إلى ذلك، فقد كان نوع المشورة التي يقدمها مكتب الشرق الأوسط البريطاني غير جذاب، ومن ثمّ تضاعف تأثيره

الهوامش:

(1) Jwaideh, 'Midhat Pasha and the Land System of Lower Iraq', in *St Antony's Papers*, 106-35 and Owen, *The Middle East in the World Economy 1800-1914*, 180-88 and 273-86.

(2) Zubaida, 'Community, Class and Minorities in Iraqi Politics' in Louis (ed.), *The Iraqi Revolution 0/1958*, 197-210.

(3) انظر:

Marr, *The Modern History of Iraq*, 50-4.

(4) انظر:

Sassoon, *Economic Policy in Iraq, 1932-1950*.

(5) Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*, 472.

(6) Ibid., 622.

(7) Baker memo, 18 July 1946, FO 371/52563/E6756.

(8) Bevin to Stonehewer Bird, 19 July 1946 and Bevin to Stonehewer Bird, 18 September 1946, FO 371/52402.

(9) Chancery to FO, 16 July 1946, FO 371/52315/E7045.

(10) Greenhill to Baxter, 6 May 1946, FO 371/45324/E4204.

(11) Lord Altrincham memo, undated and Stonehewer Bird to Eden, 3 May 1945, FO 371/45324/E3116

(12) Greenhill to Baxter, 6 May 1946, FO 371/45324/E4204.

(13) Ibid.

(14) محاضر الاجتماعات غير الرسمية بين المسؤولين البريطانيين والأمريكيين الذين عقدوا في وزارة الخارجية، يومي 23 و 28 أكتوبر، ضمني بشأن رفع مستويات المعيشة في الشرق الأوسط، والمرفقة في: State Department to London, 24 November 1947, 890.50/10-347.

(15) MES, 'Irrigation Proposals for Iraq', 3 January 1947, FO 371/61621/E606.

(16) FO memo, 'Irrigation Development in Iraq', 20 March 1947, FO 371/61509/E1183.

(17) انظر:

'Notes for the Secretary of State's Talk with the Iraqi Foreign Minister about the Development of Irrigation in Iraq', 1 February 1947, FO 371/61621/E606.

تنص على أنه "في مصر، يعيش 17 مليون شخص على مساحة 6 ملايين فدان؛ يبلغ عدد سكان العراق اليوم 5 ملايين فقط.

(18) Crawford memo, 21 November 1946, FO 957/3.

(19) Stewart memo, 28 November 1946, FO 957/3.

(20) Pridie memo, undated, FO 957/3.

(21) Overton to Stonehewer Bird, 20 December 1946, FO 371/61621/E79.

نظرًا لخبرته في مجال الزراعة العراقية، تمّ الاتصال بـ Skillbeck أيضًا بواسطة MES وآرائه تدعم آراء BMEO. وأشار إلى مخطط الحويجة باعتباره "مثالًا حيًا على أهوال الفشل في التخطيط ليس فقط للري بل لاحتياجات المجتمع"، لاسيما تنظيم الأراضي. كما أضاف تحريفًا جديدًا عندما سلط الضوء على أن العراق

يحتاج أولاً إلى أن يكون مديرين وليسوا فنيين؛ "إذا لم تستطع الإدارة مواجهة الالتزامات الجديدة فسيكون من الأفضل عدم الشروع فيها لمدة مئة عام أخرى." انظر:

Skillbeck to Waterlow, 23 January 1947, FO 371/61621/E936.

(22) تمّ إقرار خطة التطوير الأولى في عام 1927، وتم استبدالها ببرنامج أعمال رأسمالية مدته خمس سنوات في عام 1931، وخطة جديدة في عام 1934، وخطة لمدة ثلاث سنوات وخمس سنوات في عام 1935، وخطة مدتها خمس سنوات في عام 1937، وخطة أخرى في عام 1938، واثنتان آخران في عام 1939، تمّ استبدال "نيسان" بـ "أغسطس". لمزيد من التفاصيل، انظر:

Sassoon, *Economic Policy in Iraq, 1932-50*, 57-61.

(23) انظر:

Willcocks, *The Irrigation of Mesopotamia*.

(24) Stonehewer Bird to FO, 10 July 1946, FO 371/52463/E6759.

(25) FO to Stonehewer Bird, 14 March 1947, FO 371/61621/E11936.

(26) Stonehewer Bird to Bevin, 25 April 1947, FO 371/61621/E3836.

انظر أيضاً: "سجل اجتماع عُقد في السفارة البريطانية في بغداد في ٢٢ نيسان ١٩٤٧، لمناقشة التنمية الاقتصادية في العراق"،

FO 371/61621/E3774.

(27) Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*, 546.

(28) اتخذ جبر إجراءات صارمة ضد المعارضة السياسية من خلال حظر الحزبين اليساريين والقبض على فهد، رئيس الحزب الشيوعي العراقي ومحاكمته.

(29) Troutbeck to Wright, 31 December 1947, FO 957/60.

(30) Murray, 'Interim Report by Statistical Adviser on Work in Iraq', 11 March 1947, FO 957/8 and Murray to Crawford, undated, FO 957/8.

(31) Murray, 'Notes on Progress of Work During Stay in Iraq, January and February 1948', 16 February 1948, FO 957/45.

(32) Crawford to Whitehall, 1 May 1959, FO 371/141107/EQ2201.

(33) Haigh to Gamble, undated, FO 957/96.

(34) Crawford memo, 5 April 1949, FO 624/151 and Mack to Wright, 11 April 1949. FO371/75150/E55H.

(35) Trevelyan to Evans, 17 August 1950, FO 371/82420/E1102.

(36) انظر:

Mack memo, 5 April 1950, FO 371/82419/EQ102 and Troutbeck to FO, 25 November 1952, FO 371/98735/EQ1016.

⁽³⁷⁾ Ionides to Monroe, 7 January 1958, Pamphlet Collection, MEC, St Antony's College.

⁽³⁸⁾ Ibid. Ionides is referring here to the writings of Doreen Warriner on land reform and development in the Middle East. See Warriner, *Land and Poverty in the Middle East* and *Land Reform and Development in the Middle East*.

⁽³⁹⁾ Wiens, 'Land Development and Distribution Program', 14 April 1955, RG 286, TCA-Iraq, Office of the Director, Subject Files, 1951-58, Box 24.

⁽⁴⁰⁾ Ionides to Monroe, 7 January 1958, Pamphlet Collection, MEC, St Antony's College

⁽⁴¹⁾ Ibid.

⁽⁴²⁾ Ionides, *Divide and Lose*, i960,200.

⁽⁴³⁾ انظر:

Crawford memo, October 1951, FO 957/149, Troutbeck to Eden, 31 October 1951, FO 957/149 and MES to Baghdad, 27 November 1951, FO 957/149.

⁽⁴⁴⁾ Chapman, 'Forests and Forestry in Iraq', 21 March 1950, FO 957/176.

⁽⁴⁵⁾ Mooney, 'Summary of Notes on Tour of Iraq', 6 June 1951, FO 957/139.

⁽⁴⁶⁾ Ibid.

⁽⁴⁷⁾ FAO, Mediterranean Development Project, Interim Report, Country Study: Iraq, October 1957, Pamphlet Collection, MEC, St Antony's College

⁽⁴⁸⁾ Memorandum of Conversion: Arshad al-Umari and Lewis H. Rohrbach, 28 February, 1953, RG 286, TCA-Iraq, Office of the Director, Subject Files, 1951-58, Box 23.

⁽⁴⁹⁾ Ionides, *Divide and Lose*, 201.

⁽⁵⁰⁾ 'Economic Review: Iraq, 1951*3 887.00/undated

⁽⁵¹⁾ Troutbeck to Eden, 16 October 1953, FO 371/104666/EQ1016

⁽⁵²⁾ Ireland to DoS, 'Press Criticisms of Development Board', 887.00/9-2851.

⁽⁵³⁾ Salter, *The Development of Iraq: a Plan of Action*, 114.

⁽⁵⁴⁾ ٧١ مناقشات بين سالتر وشوكبيرج، مرفقة في شكبرج في تروتبنيك، ١٨ أكتوبر ١٩٥٤. انظر:

FO 371/111006/VQ1102.

⁽⁵⁵⁾ انظر:

'Summary of *The Development of Iraq: A Plan of Action* by Lord Salter', 16 August 1955, FO 371/115765/VQ1103.

⁽⁵⁶⁾ Hooper to Rose, 19 October 1955, FO 371/115748/VQ1015.

⁽⁵⁷⁾ Ionides, *Divide and Lose*, 198.

⁽⁵⁸⁾ Wright, to Selwyn Lloyd, 'Annual Review', 8 February 1957, FO 371/128038/VQion.

⁽⁵⁹⁾ Ionides, *Divide and Lose*, 198.

⁽⁶⁰⁾ Troutbeck to Eden, 'Final Dispatch', 9 December 1954, FO 371/110991/VQ1015.

ومضى تروتبتيك إلى القول إن نوري يؤمن "بالحكومة الأبوية، وهي اليد القوية التي توزع هدايا الرفاه الاجتماعي التي يمكن دفعها ليس عن طريق فرض ضرائب على الأغنياء، بل عن طريق استخراج المزيد من العائدات من شركات النفط".

Sources:

- 1- Jwaideh, 'Midhat Pasha and the Land System of Lower Iraq', in St Antony's Papers, 106-35 and Owen, *The Middle East in the World Economy 1800-1914*, 180-88 and 273-86.
- 2- Zubaida, 'Community, Class and Minorities in Iraqi Politics' in Louis (ed.), *The Iraqi Revolution 0/1958*, 197-210.
- 3- Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*, 472.
- 4- Baker memo, 18 July 1946, FO 371/52563/E6756.
- 5- Bevin to Stonehewer Bird, 19 July 1946 and Bevin to Stonehewer Bird, 18 September 1946, FO 371/52402.
- 6- Chancery to FO, 16 July 1946, FO 371/52315/E7045.
- 7- Greenhill to Baxter, 6 May 1946, FO 371/45324/E4204.
- 8- Lord Altrincham memo, undated and Stonehewer Bird to Eden, 3 May 1945, FO 371/45324/E3116.
- 9- Greenhill to Baxter, 6 May 1946, FO 371/45324/E4204.
- 10- MES, 'Irrigation Proposals for Iraq', 3 January 1947, FO 371/61621/E606.
- 11- FO memo, 'Irrigation Development in Iraq', 20 March 1947, FO 371/61509/E1183.
- 12- Crawford memo, 21 November 1946, FO 957/3.
- 13- Stewart memo, 28 November 1946, FO 957/3.
- 14- Pridie memo, undated, FO 957/3.
- 15- Overton to Stonehewer Bird, 20 December 1946, FO 371/61621/E79.
- 16- Stonehewer Bird to FO, 10 July 1946, FO 371/52463/E6759.
- 17- FO to Stonehewer Bird, 14 March 1947, FO 371/61621/E11936.
- 18- Stonehewer Bird to Bevin, 25 April 1947, FO 371/61621/E3836.

- 19- Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, 546.
- 20- Troutbeck to Wright, 31 December 1947, FO 957/60.
- 21- Murray, 'Interim Report by Statistical Adviser on Work in Iraq', 11 March 1947, FO 957/8 and Murray to Crawford, undated, FO 957/8.
- 22- Murray, 'Notes on Progress of Work During Stay in Iraq, January and February 1948', 16 February 1948, FO 957/45.
- 23- Crawford to Whitehall, 1 May 1959, FO 371/141107/EQ2201.
- 24- Haigh to Gamble, undated, FO 957/96.
- 25- Crawford memo, 5 April 1949, FO 624/151 and Mack to Wright, 11 April 1949.FO371/75150/E55H.
- 26- Trevelyan to Evans, 17 August 1950, FO 371/82420/E1102.
- 27- Mack memo, 5 April 1950, FO 371/82419/EQ1 102 and Troutbeck to FO, 25 November 1952, FO 371/98735/EQ1016.
- 28- Ionides to Monroe, 7 January 1958, Pamphlet Collection, MEC, St Antony's College.
- 29- Wiens, 'Land Development and Distribution Program', 14 April 1955, RG 286, TCA-Iraq, Office of the Director, Subject Files, 1951-58, Box 24.
- 30- Ionides to Monroe, 7 January 1958, Pamphlet Collection, MEC, St Antony's College.
- 31- Ionides, Divide and Lose, i960,200.
- 32- Crawford memo, October 1951, FO 957/149, Troutbeck to Eden, 31 October 1951, FO 957/149 and MES to Baghdad, 27 November 1951, FO 957/149.
- 33- Chapman, 'Forests and Forestry in Iraq', 21 March 1950, FO 957/176.
- 34- Mooney, 'Summary of Notes on Tour of Iraq', 6 June 1951, FO 957/139.
- 35- FAO, Mediterranean Development Project, Interim Report, Country Study: Iraq, October 1957, Pamphlet Collection, MEC, St Antony's College
- 36- Memorandum of Conversion: Arshad al-Umari and Lewis H. Rohrbaugh, 28 February, 1953, RG 286, TCA-Iraq, Office of the Director, Subject Files, 1951-58, Box 23.
- 37- Ionides, Divide and Lose, 201.
- 38- 'Economic Review: Iraq, 1951*3 887.00/undated.
- 39- Troutbeck to Eden, 16 October 1953, FO 371/104666/EQ1016
- 40- Ireland to DoS, 'Press Criticisms of Development Board', 887.00/9-2851.
- 41- Salter, The Development of Iraq: a Plan of Action, 114.

-
- 42- Hooper to Rose, 19 October 1955, FO 371/115748/VQ1015.
- 43- Ionides, Divide and Lose, 198.
- 44- Wright, to Selwyn Lloyd, 'Annual Review', 8 February 1957, FO 371/128038/VQion.
- 45- Ionides, Divide and Lose, 198.
- 46- Troutbeck to Eden, 'Final Dispatch', 9 December 1954, FO 371/110991/VQ1015.

Britain and the modernization policy in Iraq 1958-1945 AD (documentary study)

Dr. Dhamiaa Abdul Razzaq khudhair

College of Arts- Al-Mustansiriyah University



dr.dhamiaa@yahoo.com

Keywords: Reconstruction Council, Middle East Office, Iraqi economy, reforms

Summary:

The contemporary history of Iraq revolved around Britain's attempts to unify its three provinces (Basra, Mosul, and Baghdad) into a single administrative and political unit. Before it was established in 1921 AD, it was a territory belonging to the Ottoman Empire consisting of three states, each of which had special geographical, ethnic, and religious characteristics. The area of desert areas greatly exceeded the area of cultivated areas, and the authority of the tribe was stronger than that of the state. The great potential offered by the Tigris and Euphrates rivers was neglected for a long time. After the end of World War II (1939-1945), the British administration wanted to maintain its influence in Iraq by extending its economic influence in the country under the pretext of its economic backwardness and the declining standard of living of the population. At that time, it used its pervasive influence in the Iraqi government, which was represented by its Iraqi politicians. Through these projects, it was able to consolidate its political position again, especially after it helped Iraq join the United Nations and the Arab League.